

أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج
الميزانية للشركة على قرارات منح الائتمان
في المصارف التجارية الليبية
"دراسة استكشافية على إدارات الائتمان"

د. جمعة خليفة الحاسي
قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد،
جامعة بنغازي
أ. ايهاب حمزة المسماري
أستاذ متعاون ، قسم المحاسبة،
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان المصرفي، نظرا لأن الشركات تلجأ لإخفاء ديونها عن طريق التمويل خارج الميزانية، كما هو الحال بالنسبة للإيجار التمويلي المعالج على أنه إيجار تشغيلي، وبالتالي صدور قوائم مالية غير متجانسة، وتكون مقارنتها غير ذات معنى، ولا تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة، ويعتمد مستخدمو التقارير المالية ومن بينها المصارف التجارية، بشكل رئيسي في الحصول على المعلومات من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، وإن جودة قراراتهم مرتبطة بمدى قدرتهم على تفسير محتواها المعلوماتي، من خلال اشتقاق بعض المؤشرات المالية لدراسة قدرة الشركة على سداد التزاماتها، حيث تم استخدام المنهج التجريبي. ووفرت الدراسة من خلال نتائجها دليلا علميا بأنه لا يوجد أثر للإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية للدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الليبية بتوعية وتنقيف العاملين لديها بما تحويه القوائم المالية من معلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية والمخاطر المصاحبة لها، بمساعدة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ومراكز التدريب المحاسبية والمصرفية، وذلك بما يعمل على ترشيد قرارات الائتمان، كما أوصت أيضا بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ترتيبات التمويل من خارج الميزانية لزيادة المعرفة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

مقدمة:

وحشد المدخرات الوطنية، وتحويلها
إلى استثمارات في الآلات والمعدات
والمباني والبنية التحتية والبضائع
والخدمات، إلى جانب عملها على جذب
الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل
المشروعات الأكثر كفاءة وإنتاجية

تقوم المصارف بدور الوسيط بين
المودعين والذين يشكلون جانب عرض
الأموال في النظام المالي للدول
والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب
على هذه الأموال، حيث يعتبر
النظام المصرفي أداة هامة جدا لجمع

وربحية، وذلك وصولاً لتحقيق معدلات التنمية، إضافة إلى ذلك تقوم المصارف التجارية بتقديم فوائد عديدة أخرى للاقتصاد القومي في مجالات أخرى من أهمها توفير الائتمان المصرفي للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي، وتقوم أيضاً بتوفير الحماية للمؤسسات والأفراد المودعين لديها، وذلك عن طريق التيقن من العمل الذي سيتحصل على القرض أو التسهيل الائتماني من المصرف لتمويل مشروعاته من قدرته الإيفائية لسداد هذا القرض أو التسهيل.

وتعتبر قرارات التمويل من أهم القرارات التي تتخذها الشركة لما لها من تأثير جوهري على المركز المالي والمؤشرات المالية للشركة (طلخان، 2010)، فقد كانت الاختيارات المتاحة أمام إدارة الشركة تنحصر إما في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو التمويل بإصدار الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة أو الحصول على قروض، وكل منها يعد تمويلاً صريحاً، يترتب عليه وفق النموذج المحاسبي التقليدي التقرير عن حق الملكية أو الالتزامات المترتبة على قرار التمويل في ميزانية الشركة، كما أن كل نوع له من يفضل، وفي الحقيقة تفضل الإدارة دائماً التمويل عن طريق الاقتراض لما له من آثار مضاعفة على الربحية للشركة وخصوصاً عندما يتم تحقيق معدلات ربحية تفوق معدلات الفائدة السائدة في السوق، ومع هذا فإن حجم الالتزامات المتمثلة في الديون تشكل دائماً قيداً على إدارة الشركة وتحد من قدرتها على الحصول على قروض جديدة، لأنه إذا وصل توزيع الهيكل التمويلي إلى النقطة

المثلي فإن هذا يعني مزيداً من التكلفة التعاقدية للديون الجديدة (أبو الخير، 2003).

تأسس على ذلك ولرغبة الإدارة في البحث عن وسائل تمويل مبتكرة جعلت خبراء التمويل في الوحدات الاقتصادية يبحثون عن أفضل الوسائل التي تمكن الشركة من الحصول على التمويل الملازم دون أن يترتب على ذلك إصدار حقوق ملكية جديدة، أو أن يؤثر على نسبة المديونية في الشركة، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الترتيبات المالية والعقود التي يترتب عليها تمويل أنشطة الشركة الجارية والاستثمارية دون أن يترتب على ذلك التأثير في هيكل أموال الشركة، ومن ثم لا تؤثر على الميزانية وفقاً للمعالجات المحاسبية التقليدية، من هذه الترتيبات المالية استئجار الآلات والمعدات والأصول الثابتة الأخرى بدلاً من شرائها، بيع الأوراق التجارية والحسابات المدينة المستحقة للشركة، تأسيس وشراء وحدات اقتصادية أخرى توفر للشركة التمويل اللازم لتغطية نفقات البحوث والتطوير، وغيرها من الأنشطة، ونتيجة لهذه الابتكارات المالية أصبح التمويل التقليدي عن طريق حق الملكية أو عن طريق الاقتراض يمثلان معاً اختياراً واحداً يطلق عليه التمويل من داخل الميزانية On-balance sheet التمويل خارج الميزانية Off-balance sheet (أبو الخير، 2003).

ولاقى عمليات التمويل خارج الميزانية اهتماماً كبيراً من جانب المحاسبين والممارسين والمنظمات

المساهمين لأموالهم وأعقبها تداعيات عديدة في سوق الأوراق المالية، تجلت في شكل فساد إداري وضعف نظم الرقابة على الأنشطة، وتلاعب محاسبين (إسماعيل، 2014) نتج عنها قوائم مالية يصعب تفسير محتواها المعلوماتي، ويعد موضوع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية من أهم الأدوات المستخدمة في تضليل مستخدم القوائم المالية، وبناء عليه تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة والتي ركزت على موضوع الدراسة، على النحو التالي:

دراسة (Lim et. al., 2003)، التي استهدفت معرفة تأثير الإيجار التمويلي المعالج على أنه إيجار تشغيلي، كأحد ترتيبات التمويل خارج الميزانية على درجة التصنيف الائتماني للشركة، وتكلفة إصدار ديون جديدة، وتم ذلك من خلال مقارنة الديون خارج الميزانية مع عدد من نسب هيكل رأس المال، واختبار ما إذا كان السوق يستطيع تحديد أهمية الإيجار التمويلي وتأثيره على درجة التصنيف الائتماني للشركة أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن التزامات الإيجار التمويلي أقل أهمية من الديون المفصح عنها داخل الميزانية من حيث تأثيره على درجة التصنيف الائتماني للشركة، كما أن لها نفس تأثير الديون داخل الميزانية على عوائد السندات الجديدة، وإن جعل الديون خارج الميزانية قد يكون مفيداً في تحسين درجات التصنيف الائتماني، وبذلك تؤكد الدراسة على أن ديون الإيجار التمويلي خارج الميزانية ستؤثر جوهرياً على نسبة الرفع المالي وخطر الائتمان للشركة.

المهنية، وكذلك المستثمرين والمحللين الماليين، فقد تخفي هذه العمليات معلومات هامة تؤثر على قيمة الشركة وقرارات مستخدمي المعلومات⁽¹⁾، ومع تزايد تلك الأنشطة وتعدد طبيعتها الخفية زاد الاهتمام التنظيمي والمهني بهما، لضمان تحقيق شفافية التقرير المالي وحماية المستثمرين من الفهم الخاطئ لهذه المعلومات، وذلك من خلال إصدار العديد من الإصدارات المحاسبية التي تحكم ممارسات التقرير والمحاسبة عن تلك الأنشطة (طلخان، 2010).

وهناك قضية أخرى هامة تتعلق بمخاطر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، حيث يتم الإفصاح عنها بالإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، ويترتب على ذلك مخاطر نتيجة لحدوث تغيرات غير متوقعة في التدفقات النقدية والسيولة والرفع المالي للشركة، ومن القضايا التي حددتها طبيعة المخاطر الناتجة من التمويل من خارج الميزانية هي دوافع الإدارة لممارسة هذه الأنشطة خارج الميزانية وأهمية الإفصاح عنها ومعايير المحاسبة الخاصة بالرقابة عليها (أبو الخير، 2003).

الدراسات السابقة:

الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي مر بها العالم أظهرت العديد من القضايا والتي باتت موضوع اهتمام متنامي عند الكثيرين، ومن أبرز تلك القضايا هو انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى، التي هزت الاقتصاد الأميركي بشدة وما نجم عنها من خسارة

ودراسة الدوافع المحاسبية والمالية والاقتصادية لاتخاذ قرار التمويل خارج الميزانية، عن طريق دراسة تأثير قرار التمويل بالإيجار التمويلي على تكلفة الديون المستقبلية، وكذلك دراسة محددات قرار الوحدة بالإفصاح عن مواصفات هذه المعاملات خارج الميزانية، وما إذا كان اختيار سياسة الإفصاح سيؤثر على تكلفة الديون المستقبلية، توصلت الدراسة إلى أن الوحدات ذات مجالس الإدارة القوية ستفصح عن معلومات الإيجار وذلك بالإفصاح عن القيمة المتبقية المضمونة⁽²⁾، كما لا يوجد دليل على أن الفائدة المنخفضة تعد محددًا لسياسة الإفصاح، ويقل احتمال أن تفصح الشركات التي لديها خطط مكافآت والتزامات بيئية عن وجود الإيجار التمويلي، ويختار المديرون هذا النوع إذا كانت خطط الحوافز مرتبطة بصافي الدخل، وهو ما يشير إلى أن هذا النوع قد يجعل المديرين انتهازيين في تصرفاتهم.

دراسة (عبدالله، 2008)، التي استهدفت دراسة وتحليل واختبار متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق⁽³⁾ الأصول المالية كأحد ترتيبات التمويل خارج الميزانية وفقا للإصدارات والدراسات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغرض الوصول إلى مقترح لهذه المتطلبات يلئم بيئة التطبيق في مصر، خاصة بعد إصدار قانون التمويل العقاري والتمهيد لإصدار قانون التوريق، كما هدفت الدراسة إلى قياس مدى تمشي الممارسة المحاسبية عن عمليات التوريق في مصر مع هذه المتطلبات لاستكشاف فجوة الممارسة المحاسبية في هذا الشأن.

دراسة (Mills and Newberry 2004)، التي تناولت مدى استخدام الشركات الأمريكية الكبرى للتمويل خارج الميزانية (متمثلة في الوحدات ذات الأغراض الخاصة)، على مدار الفترة 1989-2001 بهدف توفير دليل على وجوده وتأثيره على دوافع إعداد التقارير المالية للوحدات، وتحديد خصائص الوحدات التي يجب أن تفي بمتطلبات التقرير عن اتفاقيات التمويل داخل الميزانية، ونظراً لأن الديون والفوائد المتعلقة بهذه الوحدات تكون خارج الميزانية، فإنه يترتب على ذلك انخفاض مصروف الفوائد والالتزامات عليها بالقوائم المالية للشركة المنشئة لها، لذلك استخدمت الدراسة الفروق الضريبية المفصّل عنها لمصروف الفوائد والديون Book - Tax Reporting Differences كمقياس لدوافع الوحدات للتمويل خارج الميزانية. وتوصلت الدراسة إلى أن دوافع إعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية قد لعبت دوراً جوهرياً في تحديد المدى الذي تعتمد رافعة الشركة على التمويل خارج الميزانية، وكلما زادت نسبة الرفع المالي ومخاطر الانتماء للشركات زاد اعتمادها على التمويل خارج الميزانية وزادت الفروق الضريبية المفصّل عنها للفوائد والديون، كما أنه يمكن للوحدات أن تحسن من شروط إعادة التفاوض على ديونها بالحصول على تمويل لا يخلق التزاماً داخل الميزانية العمومية.

دراسة (Altamuro, 2006)، التي اهتمت ببحث محددات قرار الإدارة بالتمويل عن طريق التأجير التمويلي

دراسة (طلخان، 2010)، التي
استهدفت من جانبها أهم ترتيبات التمويل
خارج الميزانية لتحديد دوافع الإدارة
للجوء لتلك الترتيبات، وكذلك أثر
الممارسات المحاسبية للتأجير التمويلي في
مصر علي تقييم مستخدمي القوائم المالية
للمعلومات والمخاطر الناتجة عن تلك
الممارسات وتأثيرها على ملائمة
المعلومات المحاسبية لقرارات الاستثمار
في الأسهم، وتوصلت الدراسة إلي عدد
من النتائج أهمها: تتمثل دوافع الإدارة
للجوء لتلك الترتيبات في دوافع اقتصادية،
ودوافع سلوكية انتهازية، ودوافع
مؤسسية وتنظيمية، يؤدي استخدام تلك
الترتيبات المعقدة إلي توفير قوائم مالية
غير قابلة للفهم والمقارنة، تؤدي المعالجة
المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً
لمتطلبات المعيار المصري رقم (20)
حيث ينص المعيار على عدم رسملة قيمة
الأصل المؤجر وإضافة دفعات الإيجار
ضمن قائمة الدخل، مقارنة بالمعيار الدولي
رقم (17) الذي ينص على رسملة عقد
الإيجار التمويلي، إلي توفير معلومات
محاسبية مضللة للمستثمرين ولا تنسم
بالشفافية، مما قد يؤثر على ما يتخذ من
قرارات استثمار في الأسهم.

ومن خلال العرض المركز للدراسات
السابقة (العربية والأجنبية) يظهر مستوى
الاهتمام بموضوع ترتيبات التمويل خارج
الميزانية، من خلال دراسة أثر ترتيبات
التمويل على درجة التصنيف الائتماني،
ومدى استخدام الشركات الكبرى للتمويل
من خارج الميزانية، ودراسة الدوافع
المحاسبية والمالية والاقتصادية للتمويل
من خارج الميزانية، ودراسة متطلبات

وقد توصلت الدراسة إلى أن التوريق
يعتبر عملية تحويل للأصول المالية والتي
تكون عادة في شكل محفظة من القروض
إلى وحدة ذات غرض خاص تقوم بإصدار
سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق
المالية بضمان التدفقات النقدية المتوقعة
المتولدة عن محفظة القروض المحولة
وعادة ما يكون هذا التحول في شكل بيع
حقيقي للأصول، وفيما يتعلق بالمحاسبة
عن عمليات التوريق فقد أكدت وجود
العديد من مشاكل القياس والإفصاح عن
تلك العمليات وكان للدراسات
والإصدارات المحاسبية دور مهم في
التعرف على تلك المشاكل.

دراسة (شعبان، 2010)، التي حاولت
دراسة مشاكل القياس المحاسبي المرتبط
بالمشتقات المالية كأحد ترتيبات التمويل
خارج الميزانية بصفة عامة وفي البيئة
المصرية بصفة خاصة، وذلك في محاولة
لتوقع المشاكل التي يمكن أن تحدث عند
التوسع في استخدام المشتقات المالية في
الواقع العملي، وقد توصلت الدراسة إلى
عدة نتائج منها: قلة استخدام المشتقات
المالية واقتصارها على العقود الآجلة
وعقود المبادلات وخاصة عقود الصرف
الآجلة وعقود مبادلة العملات وعقود
مبادلة الفائدة، أن القيمة العادلة تعد أفضل
بديل لقياس المشتقات المالية وذلك يرجع
لعدة عوامل أهمها أنه يوفر معلومات
تعكس القيمة الحقيقية للعقد المشتق من
حيث المخاطر والعائد كما أنه يوفر
معلومات أكثر ملائمة وقد أخذت به
المعايير المهنية المختلفة.

مالية يستند إليها في اتخاذ قرارات ائتمانية، ومن دون هذا النوع من المعلومات، فإن القرار الائتماني غير المعتمد على هذه المعلومات سوف لا يستند على حقائق تكشف عن قدرة الشركة لتسديد التزاماتها الائتمانية (النعيمي، 2010).

الإفصاح والمشاكل المحاسبية لبعض بنود التمويل خارج الميزانية، وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تدرس أثر الإفصاح المحاسبي لهذه الترتيبات على قرار الائتمان في المصارف الذي لم تتناوله الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة:

وبما أن الإفصاح في شكل ملاحظات متممة للقوائم المالية هو من الأدوات المالية الهامة التي يستند إليها المحلل المالي في تقييمه لقدرة الشركة على سداد التزاماتها، فإن عدم الإفصاح الكافي لترتيبات التمويل من خارج الميزانية قد يسبب عدم تجانس في القوائم المالية ومن ثم الحصول على مؤشرات تقييم للشركة تكون غير واقعية أو مظلمة، مما يتطلب الإفصاح عن تلك الترتيبات في صلب القوائم المالية عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

تعتبر القوائم المالية أحد مصادر المعلومات الهامة للمستثمرين والمقرضين والمصارف، كما تعتمد جودة قراراتهم الاستثمارية والائتمانية على هذه القوائم وشفافيتها وعلى قدرتهم على تفسير محتواها المعلوماتي والإيضاحات المتممة لها، وتتسم ترتيبات التمويل خارج الميزانية بالتعقيد وصعوبة الفهم، مما يؤثر على مستخدمي القوائم المالية على فهم وإدراك وتقييم الالتزامات المترتبة عليها والمخاطر المرتبطة بها، وهو ما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية (طلخان، 2010).

ما هو أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية للشركة على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر الإفصاح المحاسبي عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على متخذي قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية.

وتعتبر قرارات الائتمان من أهم القرارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية في المجتمع وزيادة حجم الإنتاج بما تمنحه لهذه الوحدات من تمويل وتعتبر إدارات الائتمان من أحد مستخدمي القوائم المالية، حيث تقوم هذه الإدارات بدراسة تحليلية تفصيلية لهذه القوائم المالية وإعداد مجموعة من النسب المالية لها، مدلولات في تحديد القدرة الائتمانية للشركة التي تطلب الائتمان (الأجهوري، 2010). وبما أن مدراء الائتمان يحتاجون إلى قوائم مالية تستخرج منها معلومات

أهمية الدراسة:

بما أن موضوع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية يعتبر حديثاً نسبياً فإن الدراسة تكون لها أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وإن المصارف التجارية تسعى إلى تعظيم أرباحها من خلال زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يمكنها من استخدام الموارد المتاحة لديها الاستخدام الأمثل، وبذلك تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على أشكال بعض أنواع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، وتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاحتياجات متخذي قرار منح الائتمان مما يزيد من جودة هذا القرار، ومن ثم خدمة الاقتصاد الوطني، من خلال المساعدة التمويلية للشركة من جهة، مع الحفاظ على أموال المودعين والمستثمرين في المصارف من الضياع من جهة أخرى، كما يكون لها أهمية أخرى من منظور تطوير نظم المعلومات المحاسبية لخدمة اتخاذ قرار منح الائتمان.

فرضية الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

"يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان".

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة ووصولاً للأساليب والطرق التي تساعد في التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي عن ترتيبات

التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية، فإنه تم الاعتماد على المنهج التجريبي، والذي يقوم على اختبار فرضية معينة عن طريق التجربة الميدانية (التجربة العلمية)، وهي استقصاء للمعلومات بحيث يجري التحكم في ظروفه ومتغيراته، مما يساعد الباحث في التوصل إلى العلاقات السببية التي تحكم متغيراته، وجاءت تسمية هذا المنهج بالتجريبي نتيجة اعتماده على التجربة في الوصول إلى النتائج، ويعرف البحث الذي يعتمد على التجربة بأنه تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة موضوع البحث وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع، وفي هذه الدراسة تم استخدام التجربة لمجموعتين متكافئتين تم اختيارهما بعناية، بحيث تم إخضاع إحدى هاتين المجموعتين لتأثير المتغير المستقل وتسمى بالمجموعة التجريبية، أما المجموعة الأخرى فتبقى دون إخضاعها لتأثير أي متغير وتسمى بالمجموعة الضابطة، أي التي يتم مقارنتها بالمجموعة التجريبية بعد إجراء التجربة (الدرويش وآخرون، 2005).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارات الائتمان بقطاع المصارف التجارية العاملة في ليبيا والبالغ عددهم (60) شخصاً، ولقد تم اختيار عينة عشوائية من (47) مفردة من إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية، كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

محددات الدراسة:

تتمثل محدّدات هذه الدراسة في كونها اعتمدت على إعدّاد قوائم مالية افتراضية مصحّوبة بقائمة استبيان، ونظراً لكثرة أنواع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية ولعدم وضوح المعالجة المحاسبية للعديد منها فقد تم دراسة ثلاثة أنواع منها فقط.

نطاق وحدود الدراسة:

لقد اقتصرّت الدراسة على إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، كونها تمثّل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان في جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، بحيث يتم التركيز على أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية.

الإطار النظري:

الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم الركائز المصرفية، التي يتولد عنها العائد الذي يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف، مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، والذي إذا لم يوجد يفقد المصرف أهم وظيفة له في كونه وسيطاً مالياً في الاقتصاد الوطني، ورغم أن النشاط الرئيسي لتلك المصارف هو استثمار متمثل في إعادة إقراض أموال المودعين بهدف تحقيق أقصى عائد من الأرباح، إلا أنه في ذات الوقت يعتبر استثماراً تحيط به المخاطر المتمثلة في

التعثر عن سداد تلك القروض، وتقوم المصارف بتحديد أسس ومعايير محدّدة، ودراسة العوامل المؤثرة في منح الائتمان، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان وتحليلها للحصول على مؤشرات ذات دلالة للحكم على سلامة المركز المالي لها وعلى القدرة الإيفائية لها، التي من شأنها أن تحد من المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان وتحقيق العائد المطلوب في ذات الوقت.

وتتعدد تعريفات الائتمان وتختلف وجهات النظر بخصوص التعريف، وكلمة الائتمان مشتقة من (اتّمن) أو (ثق) وتعني الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يترتب عليها دفع قيمة مؤجلة، أي أن الائتمان يعني منح فترة من الوقت من الدائن إلى المدين يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق، وهو يركز على مدى توفر الثقة ولذلك يعرفه البعض بالثقة نفسها (سعيد، 2000: 12).

ويمكن تلخيص تعريف الائتمان بأنه القروض التي تحصل عليها الشركة من المصارف لمدة محدّدة، لغرض تمويل أنشطتها مقابل تعهد بترجيع القرض، إما على دفعات أو دفعة واحدة بالإضافة للفائدة المتفق عليها.

أهمية الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة، من خلال الدور الذي يقوم به في تعبئة القنوات التجارية الداخلية والخارجية وذلك للدفع بالنشاط الاقتصادي إلى الأمام، وتتلخص أهمية الائتمان المصرفي فيما يلي (شامية، 1993):

من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

معايير منح الائتمان:

بعد تحديد نوعية القروض أو مجال منح الائتمان التي يتعامل بها المصرف يبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتهري والاستقصاء، عن طالب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي (حفي، وقرياقص، 2005: 292).

ولتقدير وتقييم مخاطر منح الائتمان، يقوم مديرو الائتمان بدراسة وتحليل المركز المالي لطالب الائتمان فيما يتعلق بخمسة معايير هامة تسمى في الولايات المتحدة 5C's of Credit وهي (ويستون ويرجام، 2010):

أ. الشخصية:

وتدل على الاحتمال بأن الشركة ستحاول دفع الدين عند الاستحقاق، إن هذه الخاصية مهمة جداً لأن كل معاملة تجارية (صفقة) ائتمانية تتضمن الوعد بالدفع، إن مدير الائتمان يقدر فيما إذا كان العميل سيقوم بمساع صادق له لدفع الدين أم سيحاول التهرب من دفعها، ويعتقد مديرو الائتمان ذوو الخبرة بأن أهم مسألة في تقييم الائتمان هي العامل الأخلاقي.

أ. يلعب دوراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المتاحة سواء في مجال الاستهلاك أم في مجال الإنتاج.
ب. توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.
ج. تشغيل الموارد العاطلة.
د. تسهيل عملية التبادل التجاري.

أسس منح الائتمان المصرفي:

يجب أن يتم الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي (الدغيم وآخرون، 2006):

1. توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن الشركة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3. السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي - لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين قدر مناسب

ب. المقدرة على الدفع:

يمكن للمصرف تكوين إطار جيد لاتخاذ القرار المناسب لمنح الائتمان من عدمه.

المعلومات الائتمانية:

يعتمد قرار منح الائتمان المصرفي بشكل رئيسي على جمع المعلومات وتصنيفها وقياسها، ليقوم محللو الائتمان بالمصارف التجارية بتحليلها وتفسيرها وذلك للحصول منها على مؤشرات مختلفة ومعرفة العلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، لتساعد على اتخاذ القرار السليم حيال الائتمان المطلوب في الوقت المناسب (قاسم وآخرون، 2015). وتنقسم هذه المعلومات من حيث طبيعتها إلى نوعين، معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ويمكن أن نقسم هذه المعلومات من حيث طرق الحصول عليها، إلى نوعين معلومات يمكن الحصول عليها بطريقة مباشرة ومعلومات غير مباشرة على النحو التالي:

المعلومات المالية:

تشكل المعلومات المالية، التي يطلب من العميل (المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات، ركناً أساسياً في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تعتبر المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنباً إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان، ليشكل مع القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض أو عدمه (مطر، 2010)، حيث يمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر أهمها (مبارك، 2005):

تشير إلى احتمال مقدرة الشركة على دفع الدين: ويتم تقييم هذه الخاصية على أساس تقدير شخصي بحت، ويستعين مدير الائتمان في الوصول إلى قراره بسجل إنجازات مشروعات الشركة السابقة وبالمشاهدة العينية لمنشأتها وطرق إدارتها.

ج. رأس المال:

يحدد رأس المال بالرجوع إلى الوضع المالي العام للشركة، الذي يوضح عن طريق دراسة وتحليل النسب المالية (وخاصة نسب المخاطرة) وتحليل حقوق الملكية الحقيقية للشركة.

د. الضمانات:

تتمثل في الأصول التي تقدمها الشركة كرهن، لضمان الائتمان الممنوح لها.

هـ. الأحوال الاقتصادية: Conditions

تشير إلى أثر الاتجاهات الاقتصادية العامة على الشركة، أو إلى تطورات خاصة غير عادية في مواقع جغرافية معينة في الاقتصاد، والتي يمكن أن تؤثر على مقدرة الشركة على دفع الدين.

ومن خلال دراسة المعايير السابقة للشركة الطالبة للائتمان دراسة جيدة، مع مراعاة الأهمية النسبية لكل معيار والعوامل المؤثرة والظروف المحيطة بها،

7. معلومات عن فريق الإدارة بالشركة.

8. معلومات عن أهداف الشركة.

9. معلومات عن المنتجات البديلة وظروف العرض والطلب.

مصادر المعلومات الائتمانية:

تنقسم المعلومات الائتمانية اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان من حيث طرق الحصول عليها إلى:

(1) معلومات مباشرة⁽⁴⁾ (الدوري وأبو زناد، 2006):

أ. الميزانية العمومية في شكل مقارن للسنة الأخيرة وسنة أو أكثر قبلها.

ب. الحسابات الختامية عن السنة الحالية.

ج. تقرير المراجع الخارجي.

د. مجموعة من الكشف التحليلية والفرعية.

هـ. تقرير مجلس الإدارة.

و. قائمة التدفقات النقدية عن فترة الائتمان.

ز. دراسة جدوى عن التوسعات المزمع تمويلها.

ح. الموقف الضريبي للشركة.

(2) معلومات غير مباشرة⁽⁵⁾ (كويل، 2006):

أ. المركز الائتماني المجمع للشركة طالبة الائتمان، ويتم الحصول عليه من المصرف المركزي، حيث يوضح الموقف الائتماني للشركة من جميع المصارف، والتسهيلات الائتمانية التي سبق وأن

أ. القوائم المالية عن السنوات الماضية.

ب. القوائم المالية عن السنة الحالية.

ج. الميزانيات التقديرية.

د. مجموعة القوائم والتقارير التحليلية والفرعية لإدارة الشركة.

معلومات غير مالية:

وهي النوع الثاني من المعلومات الائتمانية من حيث طبيعتها، والتي يصعب أن تقاس في صورة مالية أو رقمية، وتتكون المعلومات غير المالية مما يلي (حنفي وقرياقص، 2005):

1. معلومات مختصرة عن اسم الشركة، عنوانها، نوع الصناعة التي تنتمي إليها، نوع الملكية.

2. معلومات عن موردي الشركة، توضح أسلوب التعامل معهم ومدى التزامها بالسداد لهم من عدمه.

3. معلومات عن الملاك وملخص خبراتهم، والشركات الأخرى المساهمين فيها والمشاكل والأزمات المالية وأسلوب التعامل معها.

4. وصف تفصيلي عن طبيعة نشاط الشركة، نوع المستهلكين لمنتجاتها، عدد العاملين وخصائصهم.

5. معلومات عن المركز التنافسي لطالب الائتمان في السوق، وحصته في السوق.

6. معلومات عن الظروف العامة للشركة، واتجاهات النشاط، والحالة الاقتصادية السائدة.

من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة، وهناك العديد من أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي، وتستخدم في هذا التحليل أدوات متعددة للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل (قاسم وآخرون، 2015).

ترتيبات التمويل من خارج الميزانية:

طبقاً لما ورد في الفقرة رقم (a) 401 من قانون Sarbenes-Oxley الصادر عام 2002⁽⁶⁾، قامت هيئة سوق المال الأمريكية بتعريف التمويل خارج الميزانية بأنه "أية معاملات أو اتفاقيات مالية لا يتم تضمينها في القوائم المالية للشركات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتستخدم هذه الاتفاقيات كبديل لمصادر التمويل، أو السيولة، أو التحوط، أو توزيع المخاطر، أو الدخول في عمليات التأجير" (Alston & Bird, 2003: 2):

ويتضح من تعريف هيئة سوق المال الأمريكية أن ترتيبات التمويل خارج الميزانية يمكن أن تتخذ عدة أشكال (Wilson, 2003: 1):

1. تعهد نتيجة لعقود ضمانات محددة.
2. منافع مشروطة أو متبقية للأصول المحولة إلى شركة غير مدرجة بقوائمها المالية، لدعم مخاطر السوق أو السيولة أو الائتمان لهذه الشركة.
3. تعهد يترتب عليه استثمارات مشنقة.
4. تعهد يترتب عليه منافع متغيرة جوهرية لصالح الشركة في شركة غير مدرجة بقوائمها المالية لتوفير السيولة والتمويل،

حصل عليها من مصارف أخرى، ومدى التزامه بسدادها من عدمه.
ب. الاستعلام من السوق، والمنافسين، والموردين، والعملاء.
ج. الاستعلام من مصارف أخرى عن تعاملات الشركة طالبة الائتمان المصرفي.

د. الاستعلام من الجهات والهيئات المتعاملة مع الشركة طالبة الائتمان، مثل النقابات والغرف التجارية والصناعية.

التحليل المالي للمعلومات الائتمانية:

ينصب جهد محلل الائتمان في هذه المرحلة من مراحل تحليل الائتمان على ما يعرف بالتحليل الإستراتيجي Strategic Analysis أو ما يطلق عليه البعض باختصار تحليل (SWOT)، والذي يدور حول نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة ومواطن ضعف، وكذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل، وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها وبالصناعة التي تعمل فيها وعوامل السوق والمنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي (مطر، 2010).

وأفاد (معلا وظاهر، 1999) أن الوضع المالي للشركة يعتبر من المعايير التي تأخذها إدارة الائتمان في الاعتبار عند تقييم قدرة الشركة على السداد، ولهذا فإن التحليل المالي لهذا الوضع يصبح من المتطلبات الأساسية لقرار منح الائتمان.

أدوات التحليل المالي وأساليبه:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة الوسيلة التي تمكن مانح الائتمان

المقرضين والمستثمرين الحاليين والمحتملين.

4. حوافز الإدارة: عندما ترتبط حوافز الإدارة بالقيمة السوقية للسهم والتي ترتبط بدورها بالمركز المالي للشركة وبدرجة الرفع المالي فإنه يمكن للإدارة أن تحصل على حوافز نقدية باستخدام التمويل خارج الميزانية.

5. تحقيق مزايا ضريبية من بعض أدوات التمويل خارج الميزانية التي لا يترتب عليها الاعتراف بمكاسب أو خسائر المعاملة، وبالتالي لا تخضع للضريبة كما هو الحال في عمليات التوريد التي لا تستوفي معايير الاعتراف.

عيوب ترتيبات التمويل خارج الميزانية:

وعلى الرغم من تحقيق ترتيبات التمويل خارج الميزانية لتلك المزايا، إلا أن هناك بعض العيوب أو المخاطر المرتبطة بكل ترتيب على حدة، ولكن يمكن إجمال تلك العيوب في ثلاثة اتجاهات كما يلي (أبو الخير، 2003):

الاتجاه الأول: إن الميزانية تعتبر هي المصدر الملائم للمعلومات ليتحقق الدائنون من التزام الشركة بتعهداتها التعاقدية للالتزامات المفصح عنها في الميزانية، إلا أن عدم إظهار بعض الالتزامات في صلب القوائم المالية قد يترتب عليها بعض المخاطر المرتبطة باحتمال فشل إدارة الشركة في الوفاء بتعهداتها المرتبطة بالديون، وهو ما يشكل عدم وضوح للدائنين حتى لا يعتبروا

ودعم مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، أو الارتباط بعقود التأجير، والتحوط، وخدمات البحوث والتطوير.

كما عُرف التمويل خارج بنود الميزانية بأنه "ترتيبات لتمويل الأصول وخلق الالتزامات التي لا تظهر في قائمة الميزانية" (Penman, 2007: 724).

مزايا ترتيبات التمويل خارج الميزانية:

أوضحت العديد من الدراسات أن هناك العديد من المنافع والمزايا العامة للتمويل خارج الميزانية، والتي منها (أبو الخير، 2003):

1. تحسين نسبة المديونية: حيث يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بإصدار أوراق مالية للديون مع تخفيض المخاطر المؤثرة على قيمة السهم ونصيبه من الأرباح.

2. زيادة قدرة الشركة في الحصول على قروض إضافية: حيث يؤدي عدم إظهار الالتزامات المترتبة على أدوات التمويل خارج الميزانية في صلب الميزانية إلى تحسين الجدارة الائتمانية للشركة، خاصة إذا كان هناك قيود على حجم الائتمان الذي تحصل عليه.

3. انخفاض تكلفة الاقتراض: حيث أن استبعاد الديون من الميزانية يترتب عليه أن تحصل الشركة على قروض إضافية عند أسعار فائدة أقل مما لو أظهرت تلك الديون في الميزانية، وذلك لما تشير إليه الميزانية من قوة مركز مالي أمام

الشركة متعثرة فيقوموا بإعادة التفاوض على شروط الدين أو المطالبة بسداده.

الاتجاه الثاني: إن عدم الإفصاح عن تلك الالتزامات في صلب الميزانية كديون صريحة قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من جانب المستثمرين وخاصة البسطاء منهم naive، وبالتالي لا يصل المستثمرون إلى القيمة الحقيقية للديون أو التكاليف التعاقدية التي ستحملها الشركة مستقبلاً وبالتالي قيمة الشركة ككل.

الاتجاه الثالث: عدم تحقق مستوى النمو المتوقع من جانب الإدارة، حيث أن التمويل خارج الميزانية يرتبط بمستويات نمو متوقعة من جانب الإدارة، وبالتالي فإنه يمكن الإدارة من المحافظة ظاهرياً على نسبة ديون تتناسب مع الحجم الحالي للشركة، إلا أنه في فترات الركود الاقتصادي ترتفع احتمالات إفلاس الشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع، خاصة إذا كان مستوى الرفع المالي الحقيقي أكبر من مستوى الرفع المالي الظاهري بسبب التمويل خارج الميزانية.

أنواع ترتيبات التمويل خارج الميزانية:

(1) ترتيبات التمويل خارج الميزانية ذات الطبيعة التبادلية:

هي تلك الأنشطة التي يترتب عليها تمويل مباشر مع احتفاظ الشركة الممولة بالأصول موضوع التمويل رغم التنازل الصوري عنها، فالارتباط بالأصول في هذه الحالة قد يوفر أساساً لرجوع الممول

على الشركة مطالباً بالوفاء بالدين إذا لم يسترد ديونه على هذا الأصل ومنها عمليات البحث والتطوير، وتوريق الأصول، والتأجير التمويلي.

(2) ترتيبات التمويل خارج الميزانية ذات الارتباطات المالية المستقبلية:

هي اتفاقات مالية حالية لا يترتب عليها تبادل حقوق مالية حالية وإنما تنطوي على أصول- ملموسة أو غير ملموسة – والتزامات ضمنية سيتم إجراء مقاصة فيما بينها في المستقبل قد يترتب عليها تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر، ومن أمثلة تلك الترتيبات: المشتقات وخطط المعاشات ومنح أسهم العاملين، فعلى سبيل المثال، إذا اشترت الشركة حق خيارات شراء أسهم كأحد المشتقات فإن الشركة يمكن أن تمارس هذا الحق إذا ارتفعت الأسعار مستقبلاً، لأنها ستشتريه بالسعر المنصوص عليه في الحق، وبالتالي تحقق مكاسب تعادل الفرق بين السعر وثمان شراء الحق، بمعنى أنه عند التعاقد على الحق كان هناك قيم مالية سوف تنتج عن هذا الاتفاق وستسوى مستقبلاً، وعدم تقييم وإثبات تلك القيم المترتبة على هذه الترتيبات يعد تمويلاً خارج الميزانية (طلخان، 2010).

(3) ترتيبات مالية ذات علاقة تبعية مالية:

وهي تشمل الشركات التابعة والوحدات ذات الغرض الخاص⁽⁷⁾، ويترتب على هذه الترتيبات تأسيس وحدات قانونية مستقلة تسيطر عليها الشركة بطريقة أو

بأخرى، وتوفر سيطرة الشركة علي هذه الوحدات مصدرين للتمويل: المصدر الأول، ويمثل الديون التقليدية عن طريق الاقتراض من خلال تلك الوحدة دون إثبات ذلك في ميزانيتها المجمعة، والثاني، أن تلزم الشركة تلك الوحدة بالقيام بهدف محدد أنشئت من أجله، وإذا لم تجمع القوائم المالية للشركة التابعة أو الوحدة ذات الغرض الخاص في القوائم المالية للشركة المسيطرة فإن ذلك يعد تمويلاً خارج الميزانية (طلخان، 2010).

تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وهي: مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجاري

الوطني، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الإجماع العربي، المصرف المتوسط، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الأمان للتجارة والاستثمار، مصرف الساحل والصحراء ويمتلك مصرف الواحة، المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف السرايا، مصرف الوفاء، مصرف الخليج العربي، المصرف التجاري العربي الأول.

بعد تحديد عينة الدراسة تم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة في عملية اتخاذ قرار الائتمان، وهذه العينة تمثل إدارات الائتمان بالإدارات العامة للمصارف (كونها تمثل مركز اتخاذ القرار في عملية منح الائتمان في جميع الفروع)، ويوضح الجدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.

جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود

الإجمالي		البيان
النسبة %	العدد	
100%	47	استمارات موزعة
77%	36	استمارات مستلمة
23%	11	استمارات لم تستلم
8%	3	استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي ⁽⁸⁾
92%	33	استمارات صالحة للتحليل الإحصائي

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول (2) أن معظم عينة الدراسة من حملة البكالوريوس ونسبتهم (54.5%) من إجمالي المشاركين في الدراسة، وأن (30.3%) من حملة درجة الماجستير، و(6.1%) يحملون الدبلوم العلمي، و(9.1%) لديهم مؤهلات علمية أخرى، وهذا يزيد من درجة الاعتمادية والموثوقية في البيانات المتحصل عليها.

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي:

تتطلب عملية اتخاذ قرار منح الانتماء أشخاصاً مؤهلين وعلى درجة عالية من الكفاءة في مجال المحاسبة والتمويل والمصارف والاقتصاد وإدارة الأعمال، ويوضح الجدول رقم (3) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تخصصاتهم العلمية:

جدول رقم (2) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي للمشارك
30.3 %	10	ماجستير
54.5 %	18	بكالوريوس
6.1 %	2	دبلوم عالي
9.1 %	3	أخرى
100 %	33	المجموع

جدول رقم (3) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي
42.4 %	14	محاسبة
18.2 %	6	إدارة أعمال
15.2 %	5	تمويل ومصارف
12.1 %	4	اقتصاد
12.1 %	4	أخرى
100 %	33	المجموع

التحليل الاستدلالي:

Inferential Analysis

للحكم على فرضية الدراسة، تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي، للبيانات التي تم تجميعها عن طريق قائمتي الاستبيان اللتين احتوتا على مجموعة من الأسئلة التي من شأنها الحكم على فرضية الدراسة، وذلك من خلال اختبارها إحصائياً باستخدام الاختبارات المعلمية واللامعلمية، ومن بين هذه الاختبارات ما يلي:

1. اختبار انتماء البيانات للتوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov
2. اختبار مان ويتني Mann Whitney
3. اختبار T للعينتين التائيتين
4. اختبار كاي تربيع للاستقلالية Paired - Samples - t-test
4. اختبار كاي تربيع للاستقلالية Chi-Squaretest - of Independency

اختبار فرضية الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة، وتحقيق أهدافها، تم صياغة الفرضية التالية:

"يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان".

ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي:

يتضح من الجدول السابق أن التخصص العلمي في مجال المحاسبة قد بلغت نسبته (42.4%) وهي تشكل أعلى نسبة من التخصصات المشاركة في الدراسة، الأمر الذي يؤكد استيعاب المشاركين في الدراسة لترتيبات التمويل خارج الميزانية، وكان نسبة (18.2%) من المشاركين متخصصين في إدارة الأعمال، ونسبة (15.2%) من المشاركين متخصصين في التمويل والمصارف، ونسبة (12.1%) من المشاركين تخصصهم اقتصاد، بينما بلغت نسبة التخصصات الأخرى المشاركة في الدراسة (12.1%).

بعد جمع استمارات الاستبيان، تم تفريغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) Static Pac- kage For Social Sciences وذلك من خلال الأساليب التالية:

اختبار التوزيع الطبيعي:

Normality Distrpution Test

تم استخدام اختبار Kolmogorv Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، واتضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) لمحاور الدراسة كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05) لبعض المحاور وأقل من مستوى الدلالة في أخرى، وهذا يعني أن هناك بيانات تنتمي للتوزيع الطبيعي وبيانات لا تنتمي للتوزيع الطبيعي، لذلك سيتم استخدام الاختبارات اللامعلمية والمعلمية للإجابة عن فرضية الدراسة.

الفرضية الصفرية (H0):

لا يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان.

الفرضية البديلة (H1):

يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان.

المحور الأول:

ويختص بتحليل المؤشرات المالية (ربحية، مخاطر، إدارة أصول) للشركة طالبة الائتمان، والتي تم تقسيمها أيضا إلى ثلاثة أنواع من الأسئلة على النحو التالي:

(1) أسئلة تتعلق بتقييم مؤشرات الربحية للشركة:

يوضح الجدول رقم (4) ملحق رقم (1) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية.

تظهر نتائج الجدول أن متوسط ربحية الشركة لم تختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم مؤشرات الربحية.

(2) أسئلة تتعلق بمؤشرات المخاطر المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان:

يبين الجدول رقم (5) ملحق رقم (2) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لمؤشرات المخاطر للشركة طالبة الائتمان.

تظهر نتائج الجدول أن متوسط مخاطر الشركة لم تختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت

ولاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار Mann-Whitney وهو اختبار لامعلمي يستخدم في حالة عينتين مستقلتين، وبعد أكثر الاختبارات اللابارامترية استخداماً في البحوث، حيث يشير الاختبار إلى وجود أو عدم وجود دلالة إحصائية للفرق بين العينتين، وتحديد أي العينتين هي السبب في وجود الاختلاف المعنوي (رزق وعبد الصادق، 2006).

وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى عدة محاور منها أسئلة تختص بتحليل المؤشرات المالية للشركة طالبة الائتمان، المحور الثاني وهو عبارة عن سؤال مغلق متعلق بحصول الشركة على تسهيل ائتماني من المصرف التجاري، المحور الثالث وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بمدى تأثير متخذ القرار بمعلومات ترتيبات التمويل خارج الميزانية، المحور الرابع وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بأي من القوائم المالية كان له الأثر في اتخاذ قرار الائتمان، المحور الخامس وهو سؤال مغلق يختص بمدى كفاية المعلومات المالية في اتخاذ قرار الائتمان.

الميزانية في صلب الميزانية، وأن القيمة الاحتمالية المناظرة لاختبار t (P-value) قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في تقييم المؤشرات المالية بالطريقتين (الضابطة، التجريبية).

المحور الثاني:

وهو عبارة عن سؤال مغلق متعلق بحصول الشركة على تسهيل ائتماني من المصرف التجاري، واختبار هذه السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi-square) للاستقلالية، هو اختبار يستخدم لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين شيئين أو متغيرين و يجرى هذا الاختبار بمقارنة قيمة يحددها الباحث مسبقا تعرف بمستوى المعنوية (ألفا) بالقيمة المسماة p-Value تحسب من البيانات المتوفرة، حيث سيتضح عن طريق المقارنة بين القيمتين ما إذا كانت هناك علاقة بين الاثنين أم لا، ويوضح الجدول رقم (8) ملحق رقم (5) نتائج الاختبار الإحصائي لقرار الائتمان.

تظهر نتائج الجدول إمكانية حصول الشركة طالبة الائتمان على تسهيل ائتماني، في الطريقتين (ضابطة، تجريبية)، ويرجع الانخفاض في نسبة الموافقة على منح قرار الائتمان من الضابطة إلى التجريبية إلى أن جزء من المجموعة التجريبية قد أدركوا مخاطر ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، وبالتالي امتنعوا عن قرار منح الائتمان، أما ما يخص نتائج اختبار مربع كاي والذي سيكون حكما نهائيا على هذا التساؤل فإنه أثبت بأنه لا يوجد أثر على قرار منح

مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم مؤشرات المخاطر.

(3) أسئلة تتعلق بمؤشرات كفاءة وإدارة أصول الشركة طالبة الائتمان:

يبين الجدول رقم (6) ملحق رقم (3) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لمؤشرات كفاءة وإدارة أصول الشركة طالبة الائتمان.

تظهر نتائج الجدول أن متوسط مؤشر إدارة الشركة لأصولها لم يختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم مؤشرات إدارة الشركة لأصولها.

ولاختبار المؤشرات المالية في مجملها ومعرفة مدى قدرة المشاركين بالدراسة على تقييم هذه المؤشرات، وبالتالي تأثيرها على قرار الائتمان، تم استخدام اختبار (T)، للأزواج وذلك بعد التحقق من تبعية المؤشرات الثلاث السابقة للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (7) ملحق رقم (4).

تظهر نتائج الجدول اختبار (T) لعينتين مستقلتين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط المؤشرات المالية للشركة في حالة الإفصاح أو عدم الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج

الانتماء، حيث بلغت إحصائية اختبار مربع كاي (P-value) (0.005) وهذا يعني أن الظاهرتين غير مستقلتين.

المحور الثالث:

وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بمدى تأثير متخذ القرار بمعلومات ترتيبات التمويل خارج الميزانية، ويوضح الجدول رقم (9) ملحق رقم (6) التالي احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لمؤشرات المخاطر للشركة طالبة الانتماء:

المحور الرابع:

تظهر نتائج الجدول إن متوسط المعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية لم تختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس لعمليات التوريق وإنشاء الشركات لأغراض البحوث والتطوير، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين عند اتخاذ القرار، أما المعلومات المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي فقد كان هناك اختلاف معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وقد يكون سبب الاختلاف في المعلومات نتيجة عدم إدراك متخذي القرارات الائتمانية بالمصارف التجارية اللبينية لبقية ترتيبات التمويل قيد الدراسة، لأن الإيجار التمويلي يعد أشهر هذه الترتيبات.

ولاختبار أثر المعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية في مجملها على اتخاذ قرار الانتماء

تم استخدام اختبار (T)، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (10) ملحق رقم (7).

تظهر نتائج اختبار (T) عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط لأثر المعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، في حالة الإفصاح أو عدم الإفصاح عنها في صلب الميزانية، حيث تجاوزت قيمة إحصائية (P-value)t (0.05) ما يثبت عدم وجود أثر لترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات الانتماء.

وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بأي من القوائم المالية كان له الأثر في اتخاذ قرار الانتماء، ويوضح الجدول رقم (11) ملحق رقم (8) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لاختبار أي القوائم المالية كان له أثر في اتخاذ قرار الانتماء.

تظهر نتائج الجدول أن المشاركين في الدراسة قد اعتمدوا على قائمة المركز المالي بشكل كبير للمجموعتين (ضابطة، تجريبية)، وكان هناك تركيز كبير على قائمة الدخل، أما الملاحظات المتممة للقوائم المالية فقد كان تركيز المجموعة التجريبية عليها أكثر، مما يدل على أن بعض المشاركين في الدراسة قد تأثروا بتلك المعلومات عن ترتيبات التمويل المرفقة بالقوائم المالية.

ولاختبار أي من القوائم المالية له أثر في اتخاذ قرار الانتماء تم استخدام اختبار (T)، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (12) ملحق رقم (9).

أظهرت نتائج الجدول بأنه لا يوجد اختلاف في متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة بتأثرهم بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية، وقد تجاوزت قيمة إحصائية (P-value) t (0.05) ما يدل على أن المشاركين في الدراسة لم يختلفوا في درجة الاعتماد على القوائم المالية.

المحور الخامس:

وهو سؤال مغلق يختص بمدى كفاية المعلومات المالية في اتخاذ قرار الانتماء، ويوضح الجدول رقم (13) ملحق رقم (10) نتائج الاختبار الإحصائي لمدي كفاية المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة.

أظهرت نتائج الجدول بأن المشاركين في الدراسة قد أكدوا عدم كفاية المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لاتخاذ قرار الانتماء وفق النسب المذكورة بالجدول، كما تجاوزت قيمة اختبار مربع كاي (0.05) مما يدل على عدم كفاية المعلومات، وبسؤال المشاركين عما هي البيانات والمعلومات التي ترى ضرورة أرفاقها مع القوائم المالية فقد أكد المشاركون على ضرورة إرفاق قائمة التدفقات النقدية ومعرفة أثر ترتيبات التمويل على التدفقات النقدية.

أظهرت نتائج الجدول رقم (14) ملحق رقم (11) بأن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع قد تجاوزت (0.05) وهذا يعني أن الظاهرتين غير مستقلتين، وبهذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) لا يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الانتماء.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو التالي:

1- أظهرت الدراسة أن المشاركين في المجموعتين (الضابطة والتجريبية) لم يختلفوا في تقييمهم للمؤشرات المالية (ربحية ومخاطر وكفاءة إدارة أصول) للشركة، ولم يتأثروا بالتغيير الذي طرأ على القوائم المالية والملاحظات المتممة لها بعد عملية الإفصاح عن ترتيبات التمويل في داخل الميزانية، وربما يكون ذلك عن عدم إدراكهم بأهمية المؤشرات.

2- أثبتت الدراسة أن جميع المشاركين في الدراسة قد قاموا بالاعتماد على القوائم المالية والملاحظات المتممة لها عند اتخاذهم قرار الانتماء، بالرغم من عدم إدراكهم لمخاطر ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، هذا ما يعزز عدم إدراكهم بأهمية المؤشرات.

3- أظهرت الدراسة أن الإفصاح على ترتيبات التمويل من خارج الميزانية ليس له أثر على قرارات منح الانتماء المصرفي بالمصارف التجارية، وبهذا ربما لا يعتمدون في منح الانتماء على البيانات المالية.

توصيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص هذه الدراسة، فإن الدراسة توصي بقيام المصارف التجارية الليبية بتوعية وتنقيف العاملين لديها بما تحويه القوائم المالية من معلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية والمخاطر المصاحبة لها، بمساعدة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ومراكز التدريب المحاسبية والمصرفية، وذلك بما يعمل على ترشيد قرارات الانتماء، إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ترتيبات التمويل من خارج الميزانية لزيادة المعرفة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، كإجراء دراسة حول أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرار الاستثمار، أو أثر ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على التدفقات النقدية للشركة.

الهوامش:

1. إنشاء شركات تابعة وتتحصل على قروض باسمها لأغراض البحث والتطوير وإظهار هذه الشركة على أنه استثمار طويل الأجل.
2. القيمة المتبقية (Residual Value): وهي القيمة السوقية المتوقعة للأصل في نهاية مدة العقد (وليس بالضرورة في نهاية العمر الانتاجي). فإذا ضمن المستأجر حداً أدنى لقيمة الأصل في نهاية العمر الانتاجي تعتبر القيمة المتبقية مضمونة (Guaranteed Residual Value) وتدخل في حساب الحد الأدنى لقيمة العقد (الخلايلة، 2014: 260).
3. توريق الأصول المالية هو أحد أشكال ترتيبات التمويل من خارج الميزانية (طلخان، 2010).
4. التي يتم الحصول عليها مباشرة من الشركة طالبة الانتماء.

5. التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى.

6. في يوم 25 أبريل 2002 تم تمرير قانون Oxley، وفي يوم 15 يونيو، أقر مجلس الشيوخ قانون Sarbanes-Oxley وتم دمجها بقانون واحد يسمى Sarbanes-Oxley في 30 يوليو من قبل الرئيس George W. Bush (شرويدر وآخرون، 2006: 657)، هو قانون الإصلاح المحاسبي للشركات الأمريكية وحماية المستثمر (لطي، 2007).

7. الوحدات ذات الغرض الخاص، هي شركة أشخاص أو شركة مساهمة، أو شركة وصاية، أو مشروع مشترك، ويتم خلقه لغرض محدود، وعمر محدود، وأنشطة محدودة، بهدف نفع شركة واحدة، والدافع الأساسي لغالبية الوحدات ذات الأغراض الخاصة هو التمويل خارج الميزانية (شرويدر وآخرون، 2006).

8. اعتبرت هذه الاستثمارات غير صالحة للتحليل بسبب عدم الإجابة على الاسئلة التي بها.

9. مجموعة التجربة هي التي يتم إخضاعها لتأثير المتغير المستقل أي التي تجرى عليها التجربة، أما المجموعة الضابطة فهي تبقى دون إخضاعها لتأثير أي متغير (الدرويش وآخرون، 2005) ملحق رقم (1).

المراجع:

(1) المراجع العربية:

1. أبو الخير، مدثر طه، (2003)، التمويل خارج الميزانية – دراسة تحليلية وانتقادية، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة طنطا.
2. إسماعيل، سامي يوسف محمد، (2014)، مدى مساهمة لجان المراجعة في دعم وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية، غزة.
3. الأجهوري، عمرو علي عبد اللطيف، (2010)، تأثير رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية على قرار منح الانتماء في البنوك المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

14. شعبان، محمد رمضان محمد (2010)، القياس المحاسبي للمشتقات المالية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا.
15. طلخان، السيدة مختار عبدالغني، (2010)، أثر الممارسات المحاسبية للتأجير التمويلي كمصدر للتمويل خارج الميزانية في مصر علي ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات الاستثمار – دراسة تحليلية وتطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
16. عبدالله، ياسر محمد احمد، (2008)، متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية مع دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
17. قاسم، عبدالرازق، وآخرون، (2015)، مبادئ التمويل، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
18. لطفي، أمين السيد احمد، (2007)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
19. كويل، برين، (2006) "تحديد مخاطر الائتمان"، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة.
20. مبارك، (2005)، إدارة المخاطر في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، بالتعاون مع مصرف الوحدة بنغازي.
21. مطر، محمد، (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. معلا ناجي، أحمد ظاهر، (1999)، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 239-259.
23. ويستون، فرد، يوجين براجام، (2010)، التمويل الإداري، الجزء الأول، ترجمة عدنان داغستاني، احمد نبيل عبدالهادي، دار المريخ للنشر، الرياض.
4. الخلايلة، محمود عبدالحليم، (2014)، التحليل المالي - باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل، الطبعة السابعة، عمان-الأردن.
5. الدرويش، بشير محمد، المهدي الطاهر عنية، البهلول عمر شلابي، (2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية، الأسس والمفاهيم والنماذج، (طرابلس) المكتب الوطني للبحث والتطوير.
6. الدغيم، عبدالعزيز وآخرون، (2006)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، ص ص 191-210.
7. الدوري، نور الدين، أديب أبوزناد، (2006)، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.
8. النعيمي، عدنان تايه، (2010)، إدارة الائتمان: منظور شمولي دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
9. حنفي، عبدالغفار و رسمية قرياقص، (2005)، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
10. رزق، محمود عبدالفتاح و عبدالصادق، أسامة سعيد، (2006)، " مدخل القياس المتوازن للأداء كأداة لقياس فاعلية التكاليف من منظور الجودة الشاملة بالتطبيق على مؤسسات التعليم العالي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد 30، العدد 1.
11. سعيد، عبدالسلام الفقية، (2000)، الائتمان المصرفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
12. شامية، أحمد زهير، (1993)، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
13. شرويد، ريتشارد. كلارك، مارتل. كاثي، جاك، (2006)، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ.

(2) المراجع الأجنبية:

Oxley Act of 2002", Available at:
<http://www.wsgt.com>

1. Alston and Bird LLP Securities Advisory,(2003), "SEC Adopts Rules Requiring MD & A Disclosure of-Balance Sheet Arrangements and Aggregate Contractual Obligations", Available at: <http://www.alston.com>.
2. Altamuro,Jennifer L.M.,(2006), "The Determinants of Synthetic Leases Financing and The Impact on The Cost of Future Debt", Available at: <http://www.ssrn.com>.
3. Lim, Steve C., Steven C. Mann and Vassil T. Mihov, (2003), "Market Evaluation of Off-balance sheet financing: You Can But Can't Hide", Available at: <http://www.ssrn.com>.
4. Mills, Lillian F. and Kaye J. Newberry, (2004), "Firms Off-balance sheet Financing: Evidence From.
5. Their Book-Tax Reporting Differences Available at:
<http://www.ssrn.com>.
6. Penman , Stephen H. ,(2007),"Financial Statement Analysis and Security Valuation", McGraw-Hill Irwin, New York.
7. (WSGR) Wilson Sonsini Goodrich &Rosati, (2003),"Disclosure in MD & A about off-Balance Sheet Arrangements and Aggregate Contractual Obligations under.
8. (WSGR) Wilson Sonsini Goodrich &Rosati, (2003),"Disclosure in MD & A about off-Balance Sheet Arrangements and Aggregate Contractual Obligations under Section 401(a) of The Sarbanes-

ملحق رقم (1) جدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات الربحية للشركة

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					المؤشرات	
				مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا		
0.169	-1.374-	0.931	3.353	%5.9	%41.2	%41.2	%5.9	%5.9	ضابطة ⁽⁹⁾	ربحية السهم
		0.772	3.063	%6.3	%12.5	%62.5	%18.8	%0	تجريبية	
0.981	-0.024-	0.748	3.059	%5.9	%11.8	%64.7	%17.6	%0	ضابطة	العائد التشغيلي الذي حققته الشركة
		0.365	3.000	%0	%6.3	%87.5	%6.3	%0	تجريبية	
0.764	-0.301-	0.529	3.177	%0	%23.5	%40.6	%5.9	%0	ضابطة	صافي الدخل الذي حققته الشركة
		0.500	3.125	%0	%18.8	%75.0	%6.3	%0	تجريبية	

ملحق رقم (2) جدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات المخاطر للشركة

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					المؤشرات	
				مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا		
0.165	-1.388-	0.493	2.353	%0	%0	%35.3	%64.7	%0	ضابطة	درجة المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة
		0.931	2.294	%0	%25.0	%31.3	%37.5	%6.3	تجريبية	
0.127	-1.528-	0.588	2.688	%0	%0	%35.8	%58.8	%5.9	ضابطة	درجة تعرض الشركة للازمات المالية والتعثر المالي
		0.704	2.688	%0	%12.5	%43.8	%43.8	%0	تجريبية	
0.067	-1.829-	0.562	2.235	%0	%5.9	%11.8	%82.4	%0	ضابطة	درجة مخاطر عدم السداد التي يتعرض لها المقرضون
		0.806	2.625	%6.3	%0	%43.8	%50.0	%0	تجريبية	

ملحق رقم (3) جدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات إدارة الشركة لأصولها.

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					المؤشرات	
				مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا		
0.237	-1.181	0.849	3.294	%0	%47.1	%41.2	%5.9	%5.9	ضابطة	إدارة الشركة لاصولها
		0.680	3.063	%0	%25.0	%56.3	%18.8	%0	تجريبية	
0.923	-0.097	0.866	3.000	%0	%29.4	%47.1	%17.6	%5.9	ضابطة	الأصول الثابتة في تحقيق المبيعات
		0.772	3.063	%0	%31.3	%43.8	%25.0	%0	تجريبية	

ملحق رقم (4) جدول رقم (7) نتائج التحليل الإحصائي لمقارنة تقييم المؤشرات المالية (للمتوسط بين الحالتين)

الطريقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية	P-value
الضابطة	2.8456	0.36047	-0.714	0.481
التجريبية	2.9219	0.23662		

ملحق رقم (5) جدول رقم (8) نتائج التحليل الإحصائي للقرار بمنح الائتمان للمجموعتين

هل يمكن للشركة الحصول على تسهيل ائتماني				
المجموعة	نعم	لا	Chi-square	P-value
الضابطة	%100	%0	7.792	0.005
التجريبية	%62.5	%37.5		

ملحق رقم (6) جدول رقم (9) نتائج التحليل الإحصائي للمعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					الترتيبات محل الدراسة	
				بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	متوسطة	بدرجة قليلة	لا على الإطلاق		
0.970	-0.038-	0.966	3.059	%0	%41.2	%29.4	%23.5	%5.9	ضابطة	عملية توريق الأصول
		0.998	3.063	%0	%43.8	%25	%25	%6.3	تجريبية	
0.105	-1.622-	1.029	3.059	%0	%47.1	%17.6	%29.4	%5.9	ضابطة	عملية الإيجار التمويلي
		1.195	3.688	%31.3	%31.3	%12.5	%25.0	%0	تجريبية	
0.985	-0.190-	1.144	3.059	%0	%52.9	%11.8	%23.5	%11.8	ضابطة	عملية إنشاء شركات للبحوث والتطوير
		1.237	3.063	%6.3	%43.8	%12.5	%25.0	%12.5	تجريبية	

ملحق رقم (7) جدول رقم (10) نتائج التحليل الإحصائي لمقارنة المعلومات عن عمليات التمويل
من خارج الميزانية (للمتوسط بين الحالتين)

الطريقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية	P-value
الضابطة	3.0588	0.97351	-0.607	0.549
التجريبية	3.2708	1.03436		

ملحق رقم (8) جدول رقم (11) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار أي القوائم المالية كان له أثر في اتخاذ قرار الانتماء

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					القوائم المالية والإيضاحات المتممة	
				بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	متوسطة	بدرجة قليلة	لا على الإطلاق		
0.077	-1.771-	0.697	4.118	%29.4	%52.9	%17.6	%0	%0	ضابطة	المعلومات الواردة بالمركز المالي
		0.806	3.625	%12.5	%43.8	%37.5	%6.3	%0	تجريبية	
0.053	-1.938-	0.935	4.000	%35.3	%35.3	%23.5	%5.9	%0	ضابطة	المعلومات الواردة بقائمة الدخل
		0.629	3.438	%0	%50.0	%43.8	%6.3	%0	تجريبية	
0.146	-1.454-	0.809	3.177	%5.9	%23.5	%52.9	%17.6	%0	ضابطة	المعلومات الواردة بالملاحظات المتممة
		0.885	3.625	%18.8	%31.3	%43.8	%6.3	%0	تجريبية	

ملحق رقم (9) جدول رقم (12) نتائج التحليل الإحصائي لمقارنة أي القوائم له أثر
في اتخاذ قرار الائتمان (للمتوسط بين الحالتين)

الطريقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) الإحصائية	P-value
الضابطة	3.7647	0.63207	0.985	0.332
التجريبية	3.5625	0.54049		

ملحق رقم (10) جدول رقم (13) نتائج التحليل الإحصائي لمدى كفاية المعلومات المالية للمجموعتين

هل تعتقد بأن المعلومات في القوائم المالية والإيضاحات كافية لاتخاذ القرار				
المجموعة	نعم	لا	قيمة إحصائية كاي تربيع Chi-square	P-value
الضابطة	%47.1	%52.9	1.733	0.188
التجريبية	%25.0	%75.0		

ملحق رقم (11) جدول رقم (14) نتائج التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين قرار منح الائتمان مع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية

القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	لا على الإطلاق	الحصول على تسهيل ائتماني وفقاً X هل يمكن للشركة للإفصاح عن ترتيبات التمويل التالية:	
0.156	% 40.7	% 22.2	% 37.0	نعم	توريث الأصول
	% 50.0	% 50.0	% 0.0	لا	
	% 42.4	% 27.3	% 30.3	المجموع	
0.134	% 51.9	% 11.1	% 37.0	نعم	الإيجار التمويلي
	% 66.7	% 33.3	% 0.0	لا	
	% 54.5	% 15.2	% 30.3	المجموع	
0.057	% 48.1	% 7.4	% 44.4	نعم	إنشاء شركات البحوث والتطوير
	% 66.7	% 33.3	% 0.0	لا	
	% 51.5	% 12.1	% 36.4	المجموع	